شخصية العدد

محمد أنيس وإشكالية المنهج
(١٩٢١ - ١٩٨٦)

د . على بركات

أستاذ التاريخ الحديث ـ كلية الآداب

جامعة حلوان

محمد أنيس وإشكالية المنهج
(١٩٢١ - ١٩٨٦)

فى عام ١٩٧٦ نشر عاصم الدسوقى مقالة تحت عنوان «مصر المعاصرة فى دراسة المؤرخين المصريين» وقد أثارت تلك المقالة ردود فعل متفاوته بين الباحثين المصريين فى ذلك الوقت دون محاولة موضوعية لمناقشة ما جاء بها ، وكانت المقالة تتحدث عن إشكالية المنهج فى دراسات الباحثين المصريين .

وفى نفس الاتجاه قدم الباحث الهولندى رول ماير دراسة أخرى ترجمت تحت عنوان «الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة ١٩٣٦ - ١٩٥٢» والذى ترجمها إلى العربية أحمد صادق سعد ونشرت فى أواخر الثمانينات عن دار شهدى بالقاهرة . وفى نفس الفترة تقريبا نظم المعهد الهولندى للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة بالتعاون مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ندوة تحت عنوان «الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر» (٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر سنة ١٩٨٧) شارك فيها عدد من الباحثين المصريين والأجانب ، وقد نشرت أعمال تلك الندوة تحت عنوان «تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى» عن دار شهدى بالقاهرة عام ١٩٨٨ .

وفى فترة لاحقة (٤ - ٥ نوفمبر ١٩٩٥) نظم المركز الفرنسى للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ندوة أخرى نشرت عن دار الشروق ١٩٩٧ تحت عنوان «المدرسة التاريخية المصرية (١٩٧٠ - ١٩٩٥)» وكل هذه الأعمال تتضمن تقييم للدراسات التاريخية المصرية من ناحية المنهج .

وعلى هذا فإن إشكالية المنهج كانت ولاتزال مطروحة للبحث ، وبالتالى فإن هذا العمل ليس ترجمة لحياة محمد أنيس بقدر ما هو مناقشة لإشكالية المنهج من خلال قراءة لفكر محمد أنيس والعوامل التى شكلت ذلك الفكر .

المؤرخ والعصر

عقب وفاة محمد أنيس فى ٢٩ أغسطس ١٩٨٦ كتب صلاح العقاد يقول إن أنيس كان نتاج الفترة الليبرالية الممتدة ما بين قيام دستور ١٩٢٣ وثورة يوليو ١٩٥٢ ثم الفترة التي عاشها أنيس فى لندن عقب سفرة إلى بريطانيا للحصول على الدكتوراه[١] ، وهى فرضية صحيحة إلى حد كبير .

فقد ولد محمد أنيس فى ٢١ أغسطس ١٩٢١ ومن ثم عاش طفولته وبعض شبابه فى فترة الغليان التى عاشتها مصر ما بين قيام ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، وإن كانت الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٣٦ - ١٩٥٢ تكتسب أهمية خاصة فى تاريخ مصر المعاصر وفى حياة محمد أنيس ، فقد شهدت تلك الفترة ظهور قوى سياسية رفضت النظام الذى كان قائما بأبعاده السياسية والاقتصادية مثل جماعة الإخوان المسلمين التى تأسست عام ١٩٢٨ لكنها لم تلعب دورا سياسيًا يذكر إلا ابتداء من عام ١٩٣٦ ، وقد رفض الإخوان النسق السياسى الدنيوى الذى يقوم على دستور سنة ١٩٢٣ . كذلك شهدت تلك الفترة قيام مصر الفتاة التى تأسست عام ١٩٣٣ ثم أخذت ابتداء من عام ١٩٣٦ تتبنى اتجاهًا سياسيًا مضادًا لسياسة التسوية التي قادت الوفد إلى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وقد اتسمت أيديولوجية مصر الفتاة بوطنية متطرفة تختلط باتجاهات فاشية .

وبعد عام ١٩٤٥ لحقت الحركة الشيوعية بالقوى السياسية المعارضة ونجحت هذه الحركة فى إشاعة بعض الأفكار الاشتراكية والوعى الاجتماعى لدى الجماهير .

إن أهمية هذه الفترة (١٩٣٦ - ١٩٥٢) أنها تمثل ذروة التطورات السياسية والاقتصادية التى جرت فى الفترة السابقة (١٩١٩ - ١٩٣٦) ، كما أن آثارها امتدت للفترة اللاحقة ، فالفترة الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) استمدت أصولها من هذه الفترة ، فالإصلاح الزراعى ، والعدالة الاجتماعية ، وتأميم الصناعات الكبرى ، كلها

أفكار كانت مطروحة بشكل أو بآخر فى الفترةالسابقة على عام ١٩٥٢ ، ومن ناحية أخرى فإن انتكاس التجربة الناصرية عادت بالبلاد إلى شكل من أشكال التعددية الحزبية ، والاقتصادى الليبرالى[٢] .

كانت السلطة الحقيقية فى الفترة من ١٩١٩ - ١٩٥٢ فى يد المندوب السامى البريطانى الذى أصبح سفيرًا بعد عام ١٩٣٦ ، وفى اللعبة السياسية التى دارت خلال هذه الفترة ، أبقى المندوب البريطانى على توازن القوى بين الملك وأحزاب الأقلية من جهة وبين الوفد من جهة أخرى . وكانت أحزاب الأقلية تمثل ورقة رابحة بيد الملك فى المعركة الدائرة ضد الوفد ، ونظرا لأن هذه الأحزاب كانت تخسر فى أى انتخابات حرة ، فإنها كانت تعتمد على القصر اعتمادًا كاملاً للوصول إلى السلطة[٣] .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فرضت المسألة الاجتماعية نفسها على الواقع المصرى ، فعلى الرغم من أن المسألة الوطنية كان لها مكان الصدارة فى أحداث عام ١٩٤٦ ، إلا أنه برزت إلى جانبها المشكلة الاجتماعية ، والتى تتمثل فى سوء توزيع الثروة ، وسيطرة الطبقات المالكة على جهاز الدولة والحكم وانتزاع الفائض من الطبقات المنتجة بشتى الوسائل وما ترتب على ذلك من انخفاض مستوى المعيشة والغلاء والبطالة وانخفاض الأجور وارتفاع إيجار الأرض الزراعية ، وفى مواجهة هذه المشكلة بدأت الطبقات الكادحة تعبر عن سخطها بشتى المظاهر فى الريف والمدينة ، حيث شهدت الفترة التى أعقبت الحرب ، وخاصة الفترة ما بين عامى ١٩٤٩ و١٩٥١ عددًا من الإضرابات العمالية وفى الريف كانت حركات الفلاحين أشد عنفًا ، ووصلت إلى حد الاشتباك المسلح مع سادة الأرض فى مناطق متعددة من ريف مصر ، فى بهوت حيث جزء من أملاك عائلة البدراوى ، وكفور نجم حيث أملاك الأمير محمد على ، وفى أراضى الأوقاف بالقليوبية .

وكان البناء الطبقى فى المدينة المصرية والعاصمة على وجه الخصوص ،

يحمل ملامح هذا التناقض الاجتماعى ، ففى قمة الهرم الاجتماعى نجد الشريحة العليا من البورجوازية والتى يمكن أن نميز فيها أربع شرائح اجتماعية متداخلة ومترابطة وهى : البورجوازية المالية والبورجوازية الصناعية والبورجوازية التجارية وعناصر كبار الملاك التى استقرت فى العاصمة والمدن الكبرى ، بعد أن ارتبطت بنظام الحكم ، ومؤسساته التشريعية ، وهذه الشرائح من البورجوازية قد ارتبطت بالرأسمالية ، وخضعت لها فى ظروف السيطرة السياسية والاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية البريطانية كما ارتبطت بنظام الحكم وجهاز الدولة .

أما البورجوازية المتوسطة والتي يطلق عليها أحيانًا الطبقة الوسطى ، فهذه كانت تمثل جزءاً من الشريحة البورجوازية التى تتعارض مصالحها الاقتصادية مع الاحتكار والشريحة العليا من الرأسمالية ، وعلى ذلك انحازت بعد الحرب إلى الطبقات العاملة واتحدت معها فى النضال ضد الاستعمار ضمن الحركة الوطنية . وقد دفعت البورجوازية المتوسطة خلال فترة النضال بأحسن أبنائها من كبار المثقفين كقادة للحركة الوطنية .

أما الشريحة الصغرى من البورجوازية فكانت تعانى بدرجة أكبر من النظام القائم وهى بمستوى معيشتها تقترب من مستوى الطبقة العاملة ، وكان إحساس البورجوازية الصغيرة بوضعها الاجتماعى بالنسبة لطبقتى كبار الملاك والرأسماليين واضحا كنتيجة لوجودها فى المدن وهذا مما ساعد على تطور وعيها الثورى ، وازدياد نشاطها ضد النظام القائم[٤] .

وفى نفس الوقت ، فإن النمو السريع لسكان المدن ، وتطور العلاقات الرأسمالية ، والتوسع فى التعليمين المتوسط والعالى ، قد أدى إلى نمو الشرائح المتوسطة والصغيرة من البورجوازية واتساع قاعدة المثقفين من أبنائها ، وأصبحت بذلك تمثل القاعدة الاجتماعية للحركة السياسية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية[٥] ، وكانت هذه الشريحة بتركيبها الاجتماعى ممثلة لمصالح فئات عريضة

من السكان ، وإليها ينتمى صغار ومتوسطو الموظفين من مدرسى المدارس ، وضباط الجيش والشرطة وطلبة الجامعات والمعاهد العليا وصغار ومتوسطى التجار والحرفيين ، هذه الشريحة الاجتماعية التى يعدها راشد البراوى ، قوة ثورية واعية ، كانت فى حالة ضيق شديد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة فى البلاد .

وكان الموقف الاقتصادى للبورجوازية الصغيرة والمثقفين غير ثابت ويقترب فى بعض الأحيان من الوضع الاجتماعى والاقتصادى للطبقة العاملة الصناعية . وكانت هذه الطبقة العاملة قد نمت كنتيجة لنمو السكان بالإضافة إلى وجود مصدرين آخرين ساعد على نموها : الأول هو الهجرة من الريف بحثًا عن عمل ومستوى معيشة أفضل والمصدر الثانى هو النشاط الحرفى ، فقد كان الحرفيون والصناع يمثلون مصدرًا بالغ الأهمية لتكوين الطبقة العاملة الصناعية ، وقد بلغ عدد الحرفيين فى مصر عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ٣٥٠ ألفًا من الحرفيين والفنيين ، وفى ظروف نمو الرأسمالية كان أكثر هؤلاء الحرفيين معرضين للإفلاس وتحولهم إلى معدمين يبحثون عن عمل فى مجال الصناعة . وقد تميزت سنوات ما بعد الحرب بأكثر المعارك ضراوة وثورية من قبل العمال ضد النظام فقد قادت الطبقة العاملة حركة الإضرابات خلال عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ وشاركت فى تكوين اللجنة التحضيرية للطلبة والعمال ، وهى اللجنة التى حركت جموع العمال فى إضرابات شبرا الخيمة . وساعد تصاعد الحركة التحررية على النمو تأثير النقابات وسط العمال فقد وصل عدد النقابات إلى ٤٩٠ نقابة شملت ١٥٠٠٠٠ عضو عام ١٩٥٠[٦] .

كانت الفوارق الطبقية واضحة فى الثلاثينات لكن الإحساس بها لم يكن حادًا ويرجع ذلك إلى التراث الشعبى وما فيه من قيم تدعو إلى القناعة والرضا ، ومن ناحية أخرى كانت القضية الوطنية تحتل موقع الصدارة ، وكان ذلك الجيل يتصور أن الحكم الوطنى وانتصار الديمقراطية ممثلة فى النظام النيابى كفيلان بحل المشكلات الاجتماعية ، لكن البعد الطبقى فى المجتمع أخذ يتكشف بعد معاهدة

١٩٣٦ التي أرجأت الكفاح الوطنى إلى أجل غير مسمى ، وبالتالى أخذ البعد الاجتماعى يبرز وبشدة فى الأربعينات بعد أن أضافت الحرب تراكمات جديدة لهذا الواقع .

كان هذا هو المناخ الذي نشأ فيه شباب الأربعينات ، فقد عادت القضية الوطنية كأعنف ما تكون بعد الحرب العالمية الثانية ، لكنها اكتسبت بعدًا اجتماعيًا واضحًا وارتفعت الدعوة إلى إعادة صياغة العلاقات داخل المجتمع المصرى ، وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت هناك أربعة تيارات سياسية رئيسية ذات قواعد شعبية واضحة وهى : التيار الليبرالى متمثلاً فى الوفد وهو تيار الأغلبية الساحقة ويليه التيار الشيوعى ممثلا فى نحو عشرة تنظيمات ماركسية متشرذمة ومتباغضة ويليه التيار الفاشى ممثلا فى مصر الفتاة ثم التيار الدينى متمثلا فى جماعة الإخوان المسلمين .

أما التيارات الأخرى فلم تكن لها فلسفات ولا أيديولوجيات واضحة بل كانت تمثل مصالح فئوية ، كان هناك الملكيون فى حزب الاتحاد الملكى (حزب الاتحاد) وكان هناك السعديون والكتلة وهؤلاء كانوا يقتتلون مع الوفد على قميص سعد زغلول كذلك كان هناك الأحرار الدستوريون[٧] .

وقبيل الثورة تغيرت بعض لافتات هذه التيارات فسمى فريق أحمد حسين مصر الفتاة بالحزب الاشتراكى وسمى فتحى رضوان بقايا الحزب الوطنى باسم الحزب الوطنى الجديد وكان للشباب خلال تلك الفترة هوية سياسية واضحة (بل لكل المصريين) فهذا وفدى وهذا ينتمى إلى الأحرار الدستوريين وذلك شيوعى وهذا ينتمى إلى مصر الفتاة وذلك للإخوان المسلمين وأصبح الانتماء السياسى مظهرا من مظاهر المواطنة فى ذلك الوقت ، ولم تكن هذه الهويات السياسية تعنى بالضرورة العضوية فى هذه التنظيمات الحزبية بل كانت فى أغلب الأحيان تعبر عن مجرد التعاطف مع مبادئ هذا الحزب أو ذاك أو مع قياداته .

وكانت مظاهر هذه المشاركة تأخذ شكل المناقشات والتظاهرات فى بعض الأحيان ورغم إجراءات القمع التى كانت تلجأ إليها السلطة كان الشباب قادرًا على الحركة السياسية وكانت الأهداف التى يعمل من أجلها الشباب هى الجلاء الكامل عن مصر والوقوف ضد الحكم المطلق فى شكل دكتاتورية الملك وأحزاب الأقلية وعدوانهم المتكرر على الدستور وتمصير الاقتصاد المصرى ثم برزت العدالة الاجتماعية كهدف رابع بعد الحرب .

فى هذا المناخ بدأت تظهر بعض الكتابات المتأثرة بالفكر الاشتراكى فنشرت لجنة الثقافة الحديثة دراسات عن مشكلة الفلاح لأحمد صادق سعد ، وهى دار نشر كان وراءها تنظيم «طليعة العمال»[٨] . كما نشر محمد عبدالمعبود الجبيلى وشهدى عطية الشافعى كتيبًا تحت عنوان «أهدافنا الوطنية» وحاولاً من خلاله تحديد أهداف مصر الوطنية فى الداخل والخارج كما تضمن نقدًا للدور الذى لعبته الأحزاب التى وصفها الكتيب بالرجعية والتسليم للاستعمار على طول الخط . وتحدث الكتيب عن ضرورة قيام تصنيع شامل تقوم به وتديره الدولة وأن يشارك مندوبون عن العمال والفنيين فى إدارة المصانع ، وفيما يتعلق بالمشكلة الزراعية اقتراح المؤلفان برنامجًا طالبًا فيه بإعادة توزيع الملكية الزراعية واستيلاء الحكومة على الملكيات الكبيرة بعد حد معين وتوزيعها مع أراضى الحكومة والأوقاف على فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين وبشرط ألا يؤدى ذلك إلى تفتيت الملكية وحرمان البلاد من فوائد الانتاج الكبير فى الزراعة ، وذلك عن طريق تشجيع التعاونيات[٩] . هذه الظروف ساعدت على ظهور اتجاه لكتابة التاريخ من منظور اقتصادى واجتماعى . . عموما فقد شهدت الفترة نمو تيارات تقدمية مختلفة ليست ملتزمة بالضرورة بالفكر الماركسى[١٠] .

محمد أنيس وقضايا المنهج :

عاش أنيس الواقع الاجتماعى والسياسى ، الذى أشرنا إليه ، ففى واحد من الأحياء الشعبية فى القاهرة وفى هذا المناخ السياسى ولد محمد أحمد أنيس عام

١٩٢١ ، بشياخة الغريب ـ الدرب الأحمر ـ لأسرة من الحرفيين يعملون فى بناء وترميم المساجد ، وكانت الأسرة منذ نزوح الجد الأعلى من إحدى قرى مديرية الشرقية تتوارث هذه الحرفة .

وفى عام ١٩٢٧ انتقلت الأسرة إلى حى العباسية حيث بنى والده منزلا صغيرا من طابقين ويبدو أن ذلك كان انتقالا إلى مستوى اجتماعى أفضل ، لكن علاقة الأسرة لم تنقطع بحى الأزهر حيث ظلت الجدة وبقية الأسرة بهذا الحى وهى نفس النقلة التى حدثت لنجيب محفوظ .

ويفهم من كلام الدكتور عبدالعظيم أنيس أن الأسرة لم تكن بعيدة عن شظف العيش ، وأنها تأثرت ـ مثل معظم الأسر المصرية ـ بالأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ١٩٢٩ وانعكست آثارها على البلاد ، فقد اضطرت وزارة الأوقاف خلال هذه الأزمة إلى تقليص مشروعاتها فى بناء وترميم المساجد ، ونتيجة لذلك واجهت الأسرة ضائقة مالية شديدة . ويفهم من كلام عبدالعظيم أنيس أن العائلة كانت ذات ميول وفدية واضحة حيث يذكر أن محمد أنيس وهو طالب فى المرحلة الثانوية بمدرسة فؤاد الأول قد شارك فى التظاهرات التي اندلعت فى مصر عام ١٩٣٥ تأييدًا للوفد واعتراضا على تصريحات مستر هور ، ذلك أنه فى نفس العام استجابت وزارة نسيم باشا للحركة الوطنية المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ ، واضطر الملك فؤاد فى أبريل ١٩٣٥ إلى إعادة هذا الدستور ، لكن الحكومة البريطانية عارضت عودته فى تصريح للسير صموئيل هور ـ وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الحين ـ الذى يذكر فى خطبة له «أن الحكومة البريطانية نصحت بعدم عودة دستور ١٩٢٣ أو دستور ١٩٣٠ الذى أعلنته حكومة إسماعيل صدقى»[١١] .

وفى الجامعة لم يكن أنيس بمنأى عن التيارات السياسية والفكرية التى كانت تضطرم فى الساحة المصرية ، فأخذ ينجذب لبعض عناصر الطليعة الوفدية إذ إن تبنى أنيس للمنهج الاشتراكى فى تفسير التاريخى يرجع إلى أن تكوين شخصيته تم

خلال الجو الليبرالى المزدهر الذى ساد الحياة السياسية فى مصر والذى انعكس على الحياة الجامعية خلال الفترة التى أشرنا إليها ، وبخاصة الفترة التى قضاها فى الجامعة (٣٩ - ١٩٤٣) وحتى سفره فى بعثة إلى لندن عام ١٩٤٧ ، ثم المناخ الأرحب الذى عاش فى ظله بلندن خلال فترة البعثة من ٤٧ - ١٩٥٠ حيث حصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث من جامعة برمنجهام .

يقرر عبدالعظيم أنيس أن محمد أنيس لم يكن له علاقة بالفكر الاشتراكى قبل سفره فى بعثته إلى لندن ، ويفهم من حديث عبدالعظيم أنيس حول هذا الموضوع أن هناك أربعة عوامل يمكن أن تكون وراء تأثر أنيس بالفكر الاشتراكى(١٢) .

أولا : بروز المشكلة الاجتماعية فى مصر والتي فرضت نفسها على الواقع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بالصورة التى أشرنا إليها ، وبروز العديد من التنظيمات الشيوعية التى كانت ترى فى الفكر الماركسى نموذجًا لحل هذه المشكلة وانخراط عدد من الشباب فى هذه التنظميات . وموقف السلطة المناهض لها ، ومطاردتها لأعضاء تلك التنظيمات وكان من الذين انخرطوا فى هذه التنظيمات عبدالعظيم أنيس (الأخ الأصغر) وملاحقة السلطة له ، وبروز اسمه على صفحات الصحف وفى استجوابات مجلس النواب عام ١٩٤٦ ، ويقرر عبدالعظيم أنيس أن انغماسه فى التنظيمات اليسارية وفى الحركة السياسية يشكل عاملا لفت نظر أخيه محمد لتلك التنظيمات .

ثانيا : أن أنيس لابد أن يكون قد تأثر بموضوعات تاريخ الفكر الاشتراكى التى كان يقوم بتدريسها محمد فؤاد شكرى على طلابه فى مرحلة الليسانس ومنهم محمد أنيس(١٣) .

ثالثا : الاحتكاك بالمجتمع الإنجليزى فى أعقاب الحرب ومعايشة محمد أنيس للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى خلفتها الحرب العالمية الثانية فى بريطانيا ووصول حزب العمال إلى السلطة عام ١٩٤٥ بأغلبية كبيرة بما يحمله

من مبادئ وأفكار اشتراكية (الفابية) فى أعقاب المحافظين ، وتطلع الناس إلى تغييرات اجتماعية وبروز المعسكر الاشتراكى كقوة لها وزنها بعد أن كسب الاتحاد السوفييتى الحرب إلى جانب الديمقراطيات الغربية وما نتج عن ذلك من انفتاح على الفكر الاشتراكى فى بريطانيا . وفى جو الحرية الليبرالى لابد أن يكون أنيس قد شارك فى الاجتماعات الجماهيرية التى كانت تشهدها لندن خلال تلك الفترة . كما أن الحزب الشيوعى بعد الحرب كانت له جماهيرية فى بريطانيا ، ويقرر جلال السيد الذى أجرى حوارًا مع أنيس سابقًا لوفاته أن أنيس قد اتصل بالمنظمات اليسارية عن طريق زميلة له إنجليزية ومنها انفتح على الفكر الاشتراكى(١٤) . ولابد أن يكون أنيس قد حضر كجزء من دراسة الدكتوراه حلقات نقاشية حول فلسفة التاريخ ومناهج البحث والمدارس المختلفة لتفسير التاريخ خصوصًا أن بعض الموضوعات الخاصة بتفسير التاريخ كانت مثارة منذ نهاية القرن التاسع عشر .

رابعًا : الدور الذى لعبه مصطفى مشرفه وكيل مكتب البعثات بلندن وهو يسارى النزعة وكان مفتشا للغة الإنجليزية قبل أن يتم اختياره لهذا المنصب ، وقد عمل مصطفى مشرفة على ربط مجموعة من شباب المبعوثين بهذا الفكر من أعضاء البعثات الذين وجد لديهم الاستعداد من أمثال عبدالرازق حسن وأسامة الخولى ومحمد أنيس(١٥) .

عاد أنيس من البعثة عام ١٩٥٠ بعد حصوله على الدكتوراه حيث عين فى نفس العام مدرسا للتاريخ الحديثة بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة بعد ذلك) وفى الفترة التالية وضح تأثر محمد أنيس بالمنهج الاجتماعى لتفسير التاريخ ، ظهر ذلك فى كتابته التاريخية وخاصة التى تتعرض لتطور المجتمع المصرى وفى أحاديثه ومناقشاته وكتاباته حول قضايا المنهج وفلسفة التاريخ ، ففى المجال الأول وهو كتابة التاريخ ليس هناك ما يفيد أن أنيس قد استخدم هذا المنهج فى إعداد

رسالته للدكتوراه التى تقدم بها إلى مدرسة التاريخ بجامعة برمنجهام فى مايو سنة ١٩٥٠ وموضوعها Some Aspects of British Interest in Egypt in the Late 18th Century

فالرسالة على الرغم من اعتمادها على الوثائق والمصادر الأصلية إلا أنها من حيث المنهج لاتخرج عن كونها تناولا وصفيا للأحداث التي يغلب عليها الطابع السردى ، والفصل الوحيد من بين فصول الرسالة الثمانية التي يحمل بعض الدلالات المنهجية هو الفصل الرابع الذى يتحدث عن انطباعات الرحالة الأجانب فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وفيه قارن أنيس بين رؤية هؤلاء الرحالة وخاصة الإنجليز منهم للشعب المصرى وبين رؤية المؤرخ المصرى عبدالرحمن الجبرتى الذى عاصر تلك الفترة ، وتفسير ذلك يكمن فى احتمالين :

أولا : أن أنيس عند إعداد رسالته لم يكن قد حسم قضية الخيار المنهجى ، وفى هذه الحالة يكون حسم هذا الخيار قد تم فى فترة تالية بعد عودته من لندن .

ثانيا : أما الاحتمال الآخر فهو أن أنيس قد كتب رسالته من وجهة نظر منهجية لاتجعله متعارضا مع فكر أساتذته الإنجليز .

ويظهر اتجاه أنيس فى كتابة التاريخ بشكل واضح فى كتابه «التطور السياسى للمجتمع المصرى» الذى ظهر فى منتصف الستينات فى شكل مقالات فى مجلة الكاتب ثم نشر بعد ذلك فى كتاب ، وفى هذا الكتاب حاول أنيس تفسير حركة التاريخ المصرى الحديث وفق مفاهيم المدرسة المادية . والقضية المنهجية الأولى التى يطرحها أنيس فى مقدمة هذا الكتاب هى أن الجديد ينبع من القديم وهو يرى أن العوامل التى نقلت مصر إلى العصر الحديث خلال القرن التاسع عشر وجدت أصولها فى العصر العثمانى .

فالعهد العثمانى المملوكى يمثل مرحلة تاريخية تمت فى أعقابها كافة التغييرات التى أخرجت فى النهاية مصر الحديثة . ومحمد على الذى وجه للنظام

العثمانى المملوكى الضربة القاضية وأنشأ نظاما سياسيًا يقوم على أساس رأسمالية الدولة ويستهدف التوسع صوب الشرق والجنوب لنقل مصر من مجرد إيالة عثمانية إلى باشوية وراثية إنما كان (أى محمد علي) أحد أدوات النظام العثمانى الذى ابتليت به مصر منذ أوائل القرن السادس عشر . وهو بذلك قد طرح فرضية أساسية فى التاريخ المصرى وهى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر وجدت أصولها فى العصر العثمانى[١٦] . ثم هو يعيد طرح هذه القضية فى كتابه «الدولة العثمانية والشرق العربى» فبعد أن يستعرض عوامل انهيار النظم العثمانية فى الشرق العربى يقول : إن الكثير من الاتجاهات والعوامل التي قدر لها أن تلعب دورا كبيرا فى دولة محمد على فى مصر فى القرن التاسع عشر كالاحتكار الاقتصادى وإنشاء قوات عسكرية كبيرة والاستعانة بالخبراء الأوروبيين ومحاولة التخلص من السلطات العثمانية وبسط السيطرة المصرية على المقاطعات المجاورة وبالذات الشام وبلاد العرب ؛ هذه الاتجاهات كلها كانت واضحة كل الوضوح فى الحقبة الأخيرة من القرن الثامن عشر فى حركات رجال من أمثال على بك الكبير[١٧] .

أما القضية الثانية التى يركز عليها أنيس فى كتاب التطور السياسى للمجتمع المصرى فهى أهمية العوامل الداخلية فى صنع التطور والدور الذى تلعبه الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التطور مع الإشارة إلى أهمية العامل الخارجى ، فهو يرى أن انهيار تجربة محمد على ترجع إلى أن التحولات التى أحدثها كانت من أعلى وأنه قد قام بهذه التحولات من خلال جهاز الدولة وفى غيبة القوى صاحبة المصلحة بل وفى مواجهتها فى كثير من الأحيان ، فلما انهارت تجربة محمد على بفعل التحدى الخارجى لم يجد قوى اجتماعية تقف إلى جانبه ، وقد لخص أنيس هذه العوامل على النحو التالى : أن ذلك التحول قد تم بمعزل عن القوى الشعبية الناشئة التى ساعدت محمد على فى الوصول إلى الحكم وحمته من الأخطار الداخلية والخارجية التى تعرض لها فى السنوات الأولى من حكمه ليس هذا فقط

بل إن هذا التحول قد تم بعد ضرب هذه القوى الشعبية ، وبذلك وقف محمد على وحيدًا فى معركة البناء السياسى والاقتصادى الداخلى ، وكذلك وقف بمفرده أمام القوى الاستعمارية الأوروبية . وينتهى أنيس من ذلك إلى نتيجة وهى أنه لما انهارت هذه المشاريع الإمبراطورية كنتيجة لمعارضة الدول الأوربية لاسيما إنجلترا وأجبر محمد على فى عام ١٨٤١ على تخفيض عدد جيشه وتحطمت الصناعات التي أنشأها لم تجد الرأسمالية الأجنبية وهى تتسرب إلى مصر بعد ذلك قوة فى مواجهتها من البورجوازية أو طبقة الحرفيين بل وجدت السوق المصرى خاليًا تماما لها . ورغم ذلك يرى أنيس أن هذه التحولات قد أدت إلى تحول المجتمع الإقطاعى إلى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية بفعل الدولة .

وفى الحديث عن عوامل انهيار الثورة العرابية يربط أنيس بشكل واضح بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية فهو يتحدث عن التآمر ضد الثورة داخليا وخارجيا فيقول : وهكذا تآمر الخديوى والأتراك والشراكسة وكبار الملاك الزراعيين على الثورة فى الداخل بينما صارت إنجلترا وفرنسا تعملان ضدها فى الخارج .

وصراع القوى الاجتماعية عند أنيس هو الذى يحدث التطورات فالثورة تفجرت يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من خلال الصراع بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة وبفعل التراكمات التى حدثت فى مصر بين عامى ١٩١٩ و١٩٥٢[١٨] . ويستدل أنيس على قوى الثورة بوجود تحركات للعمال وإنجازهم لبعض المكاسب التشريعية وبالدور الفكرى والسياسى للمثقفين وتراكم المشاكل المحيطة بالفلاحين والعمال والأجراء . أما المجموعة الثانية التي أطلق عليها اسم معسكر الثورة المضادة فحددها أنيس فى كبار الملاك الزراعيين والرأسمالية التجارية والصناعية والاستعمار باعتبار أن هذه القوى هى صاحبة المصلحة فى استمرار وتكريس الأوضاع التى كانت قائمة والتصدى لإجهاض تحركات المعسكر الأول .

ومن خلال هذا التحليل سوف نلاحظ أن أنيس يحاول إبراز العوامل الأساسية

التي رآها ذات تأثير على حركة المجتمع سلبًا وإيجابًا وهى : الحاكم وجهاز الدولة والطبقات الاجتماعية المتناقضة المصالح ، والعامل الخارجى متمثلاً فى الاستعمار .

ويلاحظ عبر هذا التحليل تركيز الباحث على العامل السياسى بمفهومه الشامل الذى يشمل الحاكم وتوجهاته والقوى السياسية الموجودة فى المجتمع ، كما أنه حدد الطبقات الاجتماعية إجمالا فى ضوء نمط الإنتاج السائد وما يرتبط به من علاقات اجتماعية فى مقدمتها علاقات العمل والملكية ، إلى جانب التركيز على الفاعلية السياسية للطبقات كتعبير عن مصالحها وقوتها النسبية فى الخريطة الاجتماعية والسياسية ، وكان المعيار الذى استخدمه فى هذا التصنيف هو الرغبة فى التغيير فى مقابل المحافظة على الأوضاع السائدة فى ذلك الوقت .

ولعل أهم معطيات هذه الدراسة هو أن أنيس صنف القوى الاجتماعية إلى مجموعتين رئيسيتين هما معسكر الثورة الشعبية وقوى الثورة المضادة ، والأول من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، وهو المعسكر المتطلع إلى التغيير بحكم وعيه بهذه الأوضاع والتحرك نحو تغييرها بدءاً من تشخيص نمط إنتاج المجتمع ومرورًا بتحليل تناقضاته والتركيز على ثورات المجتمع المصرى الثلاث ١٨٨٢ ، ١٩١٩ ، ١٩٥٢ ، وباعتبار أن الثورة تمثل تجسيدًا لدينامية المجتمع وأطراف الصراع فيه وقوتها وأساليبها فى حسم هذا الصراع .

لقد اهتم الباحث بتحديد المعالم الرئيسية للأنماط الإنتاجية التى سادت المجتمع المصرى منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩٥٢ ، وأهمية هذا التحديد أنه أسهم فى إدخال القارئ المدقق فى مشاركة وحوار مع المؤلف من حيث استيعاب القارئ للملامح المجردة لكل نمط إنتاجى ، ومن حيث مدى تجسيد هذه الملامح فى واقع تاريخى معين وما يضيفه هذا الواقع من خصائص نوعية على هذا الملمح أو ذاك .

وفى النهاية فإن التطور يتم كنتيجة لحتمية تاريخية فمن خلال تلخيص عوامل التطور التي مر بها المجتمع المصرى منذ الحملة الفرنسية ، يصل أنيس إلى هذه النتيجة حيث يقرر «وهكذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتيجة تطور حتمي لحركة التاريخ المصرى»[١٩] .

ويرى عاصم الدسوقى أن هذه الدراسة قد ألهمت الجيل الجديد من المؤرخين المصريين الذين تطلعوا إلى المزيد من الدراسات التاريخية وفق هذا المنهج على الرغم من التعميمات التي لجأ إليها أنيس فى هذه الدراسة[٢٠] .

ومن نفس المنظور حاول أنيس تفسير ظاهرة نشأة الأحزاب عام ١٩٠٧ فهو يرى أن قيام الأحزاب خلال تلك الفترة كانت نتيجة لنمو تناقضات القوى الاجتماعية آنذاك ويقول : إنه من الطبيعى أن يؤدى هذا العامل إلى طرح تصورات متعددة لمستقبل مصر السياسى ، الأمر الذى أدى بدوره إلى ظهور عدة أحزاب سياسية ابتداء من سبتمبر ١٩٠٧ . فإذا قيل أن الحزب الوطنى يمثل فى الأساس الطبقة المتوسطة الصغيرة وما يحيط بها من طبقات أقل منها ، فإن حزب الأمة كان يمثل طبقة كبار الملاك الزراعيين ، وبين هذين الحزبين طرح فى سوق السياسة المصرية عدد من الأحزاب الصغيرة ، وهى رغم ذلك تمثل قوة اجتماعية أو تيارا فكريا[٢١] .

وفى كتابه «الدولة العثمانية والشرق العربى» يرى أنيس أن الحكم العثمانى للبلاد كان حكما عسكريا إقطاعيًا فالجيش هو أداة الحرب والحكم ، ففى مناطق الشرق الأدنى كالعراق مثلا خضع لنظام الوحدات الاقطاعية بمعنى أن رجال الجيش كانوا يمنحون أرضا لزراعتها أو الاستقرار فيها تسمى زعامة أو تيمارا وهؤلاء بدورهم يوزعون ما لديهم من أراضى زراعية على أتباعهم فى نظير خدمة يقدمونها للسلطان فى حروبه .

وسلاطين الدولة العثمانية ـ من وجهة نظر أنيس ـ قد رحبوا بهذا النظام الإقطاعى لأنهم من جهة ضمنوا زراعة الأرض وضمنوا من جهة أخرى الحصول فى

أوقات الحرب على القوات اللازمة دون تكاليف تذكر لأن صاحب الإقطاع كان يأتى للحرب ومعه سلاحه وجواده ، وهذا يفسر لماذا طبق نظام الإقطاع على فرق الفرسان فى الجيش العثمانى دون المشاة ، ثم أن هذا النظام كان يغنى الدولة عن دفع مرتبات الجند فى وقت السلم ، أما فى المناطق التى تخضع للإقطاع العسكرى فإن الوحدات العسكرية ـ الأوجاقات ـ كانت تشارك فى حكم البلاد فى الوقت الذى كانت فيه غلة الأرض محبوسة على مرتبات الجند وأفراد الحاميات ، ومعنى هذا أن النظام الزراعى (حيازة الأرض) والنظام الإدارى قد ارتبطا أيضًا بالحاميات العثمانية كما هو الحال فى نظام الالتزام ، وبذلك اكتسب النظام فى الدولة العثمانية سمة إقطاعية[٢٢] .

وفى دراسته عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، يرى أنيس أن وقوف الوفد إلى جانب سلطات الاحتلال البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية وتعاونه معهم كان يعنى الوقوف إلى جانب القوى الأكثر تقدمًا فى الصراع العالمى الدائر فى ذلك الوقت بين قوى الفاشية والنازية وبين معسكر الديمقراطيات الغربية والتى انضم إليها الاتحاد السوفيتى ، وبالتالى فإن الوفد لم يخن القضية الوطنية بتعاونه مع الإنجليز خلال تلك الفترة ، وعلى اعتبار أن الوفد هو المدافع عن الديمقراطية فى الداخل[٢٣] .

وأنيس هنا يحلل التطورات التى أدت إلى الأزمة على أساس سياسى وينظر إلى الصراع بين القوى الديمقراطية (الوفد والجماهير) وبين الأوتوقراطية وهى الملك وأحزاب الأقلية على أنه أصل الأزمة السياسية ، هذا الموقف المتعاطف مع الوفد جعل الباحث الهولندى رول ماير يصنف أنيس وعبدالعظيم رمضان على أنهما أهم المؤرخين المنتمين إلى التيار الوفدى ، ويسمى جهدهما بأنه التفسير الوفدى للتاريخ[٢٤] .

وهنا يمكن أن نشير إلى المناقشات التى دارت فى الندوة التى عقدت بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٦٥ حول

موضوع إعادة كتابة تاريخ مصر القومى ، وفى هذه الندوة أكد أنيس على أن ما كتب من تاريخ مصر يكاد يقتصر على تاريخ الدولة وليس تاريخ الشعب المصرى وأكد أن التحولات التى نقلت مصر فى القرن التاسع عشر من الإقطاع إلى الرأسمالية تمت نتيجة تفاعل قوى المجتمع وبفعل التناقضات الموجودة فيه . وفى هذه الندوة انتقد أنيس المدرسة التقليدية ممثلة فيما كتبه عبدالرحمن الرافعى عن تاريخ مصر الذى لا يحس المرء فيه بوجود علاقات إنتاج ، وأشار أنيس إلى أن تاريخ الشعب المصرى كقوى اجتماعية لم يكتب وما كتب تنقصه الخلفية الاجتماعية التى تعطى الحركة السياسية مفهومها ، ونوه فى هذه الندوة إلى أن الفرد هو نتاج الظروف الاجتماعية والمادية والسياسية المحيطة به[٢٥] .

وفى محاولة للقيام بقراءة فى الفكر الناصرى فى مقالة نشرت بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٧٢ تحت عنوان «جولة فى فكر عبدالناصر . . كيف فهم عبدالناصر التاريخ» . حاول أنيس قراءة وثائق الفترة الناصرية على ضوء بعض مفاهيم المادية التاريخية ومنها :

أولا : قضية الجديد ينبع من القديم ، وفى هذا يشير أنيس إلى ما جاء فى كتاب «فلسفة الثورة» حول نضال الشعب المصرى المتصل الحلقات حيث يذكر «لقد قام الشعب المصرى بمحاولة لم تحقق له الأمل الذى تمناه يوم تزعم السيد عمر مكرم حركة تنصيب محمد على واليا على مصر باسم شعبها ، وقام بمحاولات متعددة لم تحقق له الأمل الذى تمناه فى فترة الغليان الفكرى التى عاشها بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، وكانت الثورة الأخيرة بزعامة سعد زغلول محاولة أخرى لم تحقق له الأمل الذى تمناه» ، ثم ينتهى أنيس من عرض هذه الجزئية إلى تأكيد أن فهم الحاضر والتخطيط للمستقبل لابد أن يتما على ضوء استقراء الماضى .

ثانيا : إن صراع المتناقضات هو الذى يصنع حركة التاريخ ، وفى هذا المجال يرى أنيس أن صراع المتناقضات هو من أهم قوانين التطور ويستدل على ذلك بما ورد

فى الباب الثالث من الميثاق الوطنى لتفسير أسباب ثورة ١٩١٩وكيف أن ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب الحرب قد ساهم فى تعميق التناقض بين الفلاحين وكبار الملاك حيث يقول الميثاق «ومع اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحا فى مفهومه الاجتماعى إلا أن قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعى ، حتى لقد ساد تحليل خاطئ فى هذه الظروف ردده بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لايثور إلا فى حالة الرخاء وقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحى ، فإن هذا الرخاء كان محصور فى طبقة ملاك الأراضى وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره ، وكان هذا الحرمان فى القاعدة يتناقض مع الرخاء فى القمة من أسباب الاحتكاك الذي أشعل شرارة الثورة ، إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها» . ويستطرد فى اقتباسه من الميثاق مؤكدا هذه الحقيقة بقوله : «إن ثورات الفلاحين ضد استبداد الإقطاع وصلت إلى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة الأرض المتحكمين فيها» .

ثالثا : دور القائد فى حركة التاريخ : والقائد هنا هو نتاج ظروف تاريخية محددة وليس صانع هذه الظروف ، وفى هذا الاتجاه يقول أنيس إنه كلما زاد التناقض بين الكادحين وبين الطبقات المالكة تضاعفت إمكانيات التغيير الثورى ، غير أن القيادة الواعية لهذه الحقيقة ، تصبح ضرورة أساسية لقيادة هذه الجماهير بمعنى أن هناك استحالة لقيام ثورة ناجحة رغم توافر الظروف والتناقضات المؤدية لها ما لم تتوافر القيادة الواعية لهذه الحقيقة ، ويرى أن عبدالناصر كان يدرك هذه الحقيقة وأنه عبر عنها مرارا كان أبرزها ما جاء فى خطابه فى مجلس الأمة فى مارس ١٩٦٤ حيث صور الوضع الثورى فى مصر فى أعقاب حريق القاهرة وانتهى إلى القول «كان الشعب

المصرى يومها فى صورة عظيمة كأنها صورة الإنسان البطل فى أعماق البحر يصارع الأخطبوط الرهيب ويناضل لتحرير الحياة من أذرعه المتعددة وانتصر الإنسان وسادت إرادته فوق ضراوة الوحوش كيف كانت الصورة العلمية للانتصار هى أن بعض الطلائع المنتمية بالولاء للشعب تحفزت تتلقى من الشعب نفسه سيدها ومعلمها العظيم إرادته ثم تضع فى خدمته أول ما تملكه وآخر ما تملكه وهو حياتها ثم تتحرك استجابة لندائه» .

رابعاً : العلاقة بين البناء الفوقى وبين البناء التحتى : وفى هذا المقال يوضح أنيس كيف أن البناء الفوقى هو انعكاس للبناء التحتى ويستدل على طبيعة هذه العلاقة بما جاء فى الباب الخامس من ميثاق العمل الوطنى حيث يقول : «إن من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل ، أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان ، فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذه البلد لايمكن أن تكون إلا حرية الإقطاع الذى يتحكم فى المصالح الاقتصادية والشكل السياسى للدولة خدمة لمصالحة وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل ، ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل وكان محتما أن تكون الأشكال السياسية ـ بما فيها الأحزاب ـ تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف» .

إن هذا التفسير الاقتصادي للتاريخ طرحه أنيس مرة أخرى فى مقال نشرته له جريدة الاتحاد التى تصدر فى أبو ظبى ، وفى هذا المقال الذى كتبه تحت عنوان (التاريخ والمستقبل) يعود أنيس لطرح رؤيته لفلسفة التاريخ بشكل أكثر وضوحا فهو من ناحية يرفض فكرة اعتبار أن التاريخ هو «علم الماضى» وأنه لا علاقة له بالحاضر والمستقبل ، فيقول «واعتراضى المبدئى مبنى على رفض هذه الفرضية التقليدية لأن تطور المجتمع البشرى يخضع لقواعد وقوانين ثابتة أو شبه ثابتة ولا يسير سيرًا

عشوائيا ، وهومحكوم فى تطوره بشكل حتمى أو شبه حتمى بهذه القوانين ، وإذا نظر للتاريخ على هذا النحو لأمكن التعرف إلى حد كبير على تطوره فى المستقبل . ثم هو يرى أن محاولة إخضاع التطور التاريخى لما تخضع له العلوم الطبيعية من التحكم المعملى يحمل الكثير من التعسف ذلك لأن مادة التاريخ ـ كما يقرر ـ هى الإنسان بما يحمل من اتجاهات نفسية متقلبة وأهواء متغيرة وهى كلها من العناصر التي لايمكن التحكم فيها كما نتحكم فى نوعية وكميات المواد المعملية فأحداث التاريخ ـ من وجهة نظره ـ لاتجرى فى معمل ضيق بحيث يمكن السيطرة على العوامل الداخلية فى التركيب الجديد ، ورغم هذا الاعتراض يقول أنيس : ولكن تبقى القاعدة وهى إمكانية وجود قوانين وقواعد لتطور المجتمع شريطة وجود مسموح هامشى لطوارئ بشرية غير محسوبة أو متوقعة ، وبالتالى يمكن توقع أحداث المستقبل على نحو تقريبى إذا فهمت قوانين التطور ووضع فى الحسبان العوامل الطارئة ، ثم هو يحدد قوانين التطور المعروفة وهى قوانين تدور «حول علاقة الإنتاج والشيء ونقيضه» . وفى هذا المقال يتعرض أنيس للتطورات التى مرت بها فلسفة التاريخ فى الغرب ، وفى هذا المجال يشير إلى إنجازات ابن خلدون فى مجال فلسفة التاريخ وتوصله إلى قوانين التطور التى أسماها قوانين العمران ، ويرى أن آراء ابن خلدون فى هذا الصدد لا تختلف كثيرًا عن إنجازات فلاسفة الغرب المحدثين على الرغم من أن آراء ابن خلدون تسبق فلاسفة الغرب بزمن ليس بالقصير ، ويرى أنيس أن ابن خلدون كان أول مفكر عربى يؤكد الطابع العلمى لدراسة التاريخ .

وينتهى أنيس من هذا العرض إلى نتيجة هامة وهى أن الماضى بقواعده وقوانينه يمكن أن يحدد لنا الخطوط الرئيسية لحركة المجتمع فى المستقبل . ويوضح كيف تحاول إسرائيل فى الوقت الحاضر الاستفادة من هذه القضايا بدراسة التجربة الصليبية فى بلاد الشام والعوامل التي أدت إلى تصفية هذا الوجود الاستيطانى فى القرن الثالث عشر للاستفادة منها فى إطالة عمر الدولة اليهودية الاستيطانية فى فلسطين التي تشبه فى بعض جوانبها التجربة الصليبية[٢٦] .

إن أهمية محمد أنيس تكمن فى كونه قد لفت نظر الأجيال الجديدة من المؤرخين المصريين إلى أهمية هذا المنهج فى دراسة التاريخ من خلال كتاباته ومحاضراته ومناقشاته فى الحلقة النقاشية الأسبوعية التى كان ينظمها بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر فى نهاية الستينات وأوائل السبعينات .

وقد ساعد على نمو هذا الاتجاه فى كتابة التاريخ التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى مصر بفعل قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وما تبعها من انفتاح على الفكر الاشتراكى وما نشرته منظمة الشباب التي أعلن قيامها رسميا فى ٢١ يوليو ١٩٦٦ من فكر ؛ فقد تضمنت برامج التثقيف السياسى لمنظمة الشباب قضايا فكرية على درجة كبيرة من الأهمية من بينها دراسة الأسلوب العلمى وتاريخ الفكر الاشتراكى وقوانين تطور المجتمع ودراسات حول التطور السياسى والاجتماعى للمجتمع المصرى فى العصر الحديث . نتيجة لهذا كله وجدت مع نهاية الستينات مجموعة من الباحثين والدارسين للتاريخ استفادت بشكل أو بآخر بما قدمته مختلف المدارس المادية لتفسير التاريخ وإن كانت قد اختلفت فى درجة تأثرها بهذا الفكر ، وعلى ذلك تشكلت ملامح مدرسة اجتماعية لتفسير التاريخ ، يعتبر محمد أنيس من أبرز روادها .

الهوامش

(١) صلاح العقاد ، محمد أنيس مؤرخًا ومفكرًا ، الأهرام ١٩٨٦/٩/٤ .
(٢) ماير رول ، الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ، ترجمة أحمد صادق سعد ، دار شهدى للنشر ، القاهرة بدون تاريخ ، ص ٨ ، ١١ ، ٤١ .
(٣) طارق البشرى ، الخريطة السياسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مجلة الطليعة عدد يوليو ١٩٦٥ .
(٤) جمال مجدى حسنين ، المميزات العامة للتركيب الطبقى فى مصر عشية يوليو ١٩٥٢ ، مجلة الطليعة عدد أبريل ١٩٧١ .
(٥) راشد البراوى ، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٧٤ ، ٧٥ .
(٦) جمال مجدى حسنين ، المميزات العامة للتركيب الطبقى .
(٧) لويس عوض ، حول الأجيال وقضية الانتماء ، الأهرام ١١ مارس ١٩٨٩ .
(٨) طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٨٣ .
(٩) أهدافنا الوطنية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٧ .
(١٠) صلاح العقاد ، المرجع السابق .
(١١) قدم عبدالعظيم أنيس تفاصيل عن الأسرة وواقعها الاجتماعى في كتابه ، ذكريات من حياتى ، كتاب الهلال عدد يونيو ٢٠٠٢ ، ص ٢٢ - ٢٦ .
(١٢) حديث مع عبدالعظيم أنيس ، فبراير ١٩٨٩ .
(١٣) يقرر أحمد عبدالرحيم مصطفى أنه تعرف على الفكر الاشتراكى فى البداية من خلال الدروس التى كان يلقيها شكرى على طلاب الفرقة الرابعة بجامعة القاهرة كجزء من تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر فى العام الجامعى ٤٥/ ١٩٤٦ ، والذى نشره شكرى لاحقا فى الجزء الثالث من المجلد الضخم الذى صدر تحت عنوان الصراع بين البورجوازية والإقطاع ، حديث مع أحمد عبدالرحيم مصطفى ، ديسمبر ١٩٩١ .
(١٤) المنار : العدد ٢١ سبتمبر ١٩٨٦ .
(١٥) حديث مع عبدالعظيم أنيس .
(١٦) محمد أنيس ورجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، النهضة العربية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص٤ .
(١٧) محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٩ .
(١٨) محمد أنيس ، التطور السياسى ، ص ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٥ .
(١٩) عبدالباسط عبدالمعطى ، دراسة التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢ ، ٢٥ .
(٢٠) مصر المعاصرة فى دراسة المؤرخين المصريين ، دار الحرية ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٤ .
(٢١) الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، مجلة الكاتب عدد ديسمبر ١٩٦٩ .
(٢٢) محمد أنيس ، الدولة العثمانية ، ص ١٤١ ، ١٩٤٢ .
(٢٣) صلاح العقاد ، محمد أنيس مؤرخًا ومفكرًا ، الأهرام ، عدد ١٩٨٦/٩/٤ .
(٢٤) ماير ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .
(٢٥) المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث عشر ١٩٦٧ ، ص ٣٥٣ - ٣٦١ .
(٢٦) جريدة الاتحاد ، العدد ٥ فبراير ١٩٨٥ .